

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان - مراكش

"المنتدى الموضوعاتي حول الحق في التعليم"

إعلان مراكش حول الحق في التعليم للجميع

نحن ممثلات وممثلي المنظمات والهيئات العربية والشمال إفريقية العاملة في إطار الحملة العربية للتعليم للجميع والمشاركة في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش خلال الفترة الممتدة من 27 الى 30 نونبر 2014 بعد التداول حول الوضع التعليمي والتربوي في العالم و وقفنا على الأوضاع التي يعرفها التعليم في العديد من البلدان . واستحضاراً للشرعة الدولية و لكافة المرجعيات الدولية و الإقليمية و الوطنية التي تكرس الحق في التعليم للجميع' نؤكد ما يلي:

- ✚ الاعتراز بالمشاركة الوازنة للخبراء المختصين في مجال الحق في التعليم والمنظمات والهيئات والفعاليات الدولية والإقليمية والوطنية العاملة من أجل ضمان الحق في التعليم للجميع ،في المنتدى الموضوعاتي المخصص لهذا الحق.
- ✚ تثمين الجهود التي تبذل في سياق الحملة العالمية وضمنها الحملة العربية لترسيخ الحق في التعليم مؤكداً على ضرورة المرور الى مرحلة أقوى في المرافعة عن هذا الحق الأصيل و حمايته.
- ✚ التأكيد على أن الحق في التعليم حق أساسي تضمنه جميع المواثيق والعهد والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان .وعلى الدول والحكومات أن تتحمل مسؤولياتها كاملة لضمان هذا الحق و حمايته.
- ✚ وبما أن الحق في التعليم حق أساسي وتمكيني باعتباره المدخل الأساس و الضروري لضمان الحقوق الأخرى وإعمالها وأيضاً وسيلة لمحاربة الفقر والتهميش وبناء مستقبل عادل ومنصف يوفر فرص العمل والأمل والحماية لحياة الملايين من الناس،
- ✚ ونظراً لدور التعليم في تكوين المرأة وتأهيلها وحماية الأطفال من الاستغلال وتنمية قدراتهم ،
- ✚ واعتباراً لكون التعليم الجيد القائم على الحقوق يساهم في تملك المعارف والعلوم للأفراد والمجتمعات من أجل المساهمة الفاعلة في التنمية الشاملة والديمقراطية الحقبة و إحلال السلم والأمن العالميين وحماية البيئة.

فإننا نعلن ما يلي :

- التأكيد على أن يكون التعليم العمومي متاحاً وميسراً للجميع وإلزامياً ومجانياً تقدمه المدرسة العمومية لكافة أبناء الشعب مهما كانت أوضاعهم' بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو العرق أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي.
- التأكيد على المسؤولية القانونية الكاملة للدولة لضمان الحق في التعليم استناداً إلى كافة المواثيق والمرجعيات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك توفير التمويل اللازم لضمان هذا الحق بتخصيص 22 في المائة على الأقل من الميزانيات العامة للدول' لأن التعليم الخصوصي لا يمكن أن يكون بديلاً أو حلاً لمعضلات التعليم.
- ضرورة تحمل الدول و الحكومات لمسؤولياتها كاملة في:
- توفير تعليم جيد وإدماجي يضمن الإنصاف والمساواة والاستدامة ويبسر الولوج لمجتمع المعرفة و الاندماج في منطقتي العصر و قيمه الكونية.
- تعميم التعليم الأولي العصري والموحد باعتباره شرطاً أساسياً لتكافؤ الفرص'
- توفير برامج محاربة الأمية والتربية غير النظامية و إمكانيات التعلم مدى الحياة لكل إنسان فاتته فرص التعليم طفلاً كان أم راشداً على حد سواء.
- توفير تعليم إدماجي جيد و ملائم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

- ضرورة الإصلاح النسقي للمنظومات التربوية وفي صلبها إصلاح المناهج والبرامج بما يضمن التشبع بالقيم الإنسانية الكونية وتعزيز ثقافة حقوق الانسان وقيم المواطنة وضمان الاستقرار والسلم والتسامح واحترام التنوع والاختلاف.
- دعوة الدول الكبرى والمنظمات الأممية وكالات التنمية الدولية إلى الوفاء بالتزاماتها في دعم التعليم وحمايته وخاصة بالبلدان و المناطق الفقيرة والمهشمة وبؤر التوتر و النزاعات و الحروب و مناطق اللجوء.
- التأكيد على أهمية المشاركة المجتمعية و خاصة الشباب و أولياء الأمور في عملية النهوض بالتعليم و كذلك المساهمة في عملية الرقابة و التقييم للتقدم في العملة التعليمية.
- يعتبر تأهيل المعلمين و رفع كفاياتهم في مجال التعليم وقيم حقوق الإنسان و التربية المدنية دوافع مهمة للنهوض بالعملية التعليمية .
- اعطاء المعلمين حقوقهم التي تحفظ كرامتهم الإنسانية و توفر لهم مستوى معيشياً مرضياً يعد رافعة مهمة للنهوض بالتعليم.

المنتدى العالمي لحقوق الانسان

مراكش في 29 / 11 / 2014